

أربع عشرة دولة عربية تشارك في ندوة:

مكافحة الإرهاب

رئيس الأكاديمية في حفل افتتاح الندوة:

**الإرهاب ظاهرة دغيلة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية ..
وديننا ينبذ هذه الظاهرة لأنه دين الأمن والخير**

توصيات مهمة في ختام أعمال الندوة

افتتح سعادة أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أعمال الندوة العلمية التي عقدها مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية وموضوعها «مكافحة الإرهاب»، وقد تولى الإشراف العلمي على الندوة أ. د. محمد محيي الدين عوض الأستاذ بمعهد الدراسات العليا بالأكاديمية بينما تولى الإشراف التنظيمي عليها قسم الندوات واللقاءات العلمية.. وقد بدئ حفل الافتتاح بتلاوة آيات من القرآن الكريم.



ثم ألقى عميد مركز الدراسات والبحوث كلمة استعرض فيها ما أنجزه المركز من ندوات علمية ومحاضرات ثقافية سعياً إلى تلبية احتياجات الأجهزة الأمنية في الدول العربية.. ثم ألقى المشرف العلمي على الندوة كلمة أكد فيها على أهمية هذه الندوة مشيراً أن الإرهاب قد أصبح ظاهرة إجرامية حيث بات يهدد الإنسانية جمعاء ويعود بها إلى العصور البدائية.

وألقى سعادة رئيس الأكاديمية كلمة رحب فيها بالمشاركين في هذا اللقاء العلمي معرباً عن أمله في أن يكون لقاء متميزاً يسوده الحوار العلمي وتطرح فيه القضايا والمستجدات وتناقش فيه الموضوعات





أحداثاً فردية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي وإنما أصبح ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول وتعوق خطط التنمية بشتى أنواعها كما تهدد السلم والأمن الدوليين وتقال من العلاقات الدولية وتصيبها بالخلل، ولم تسلم دولة من الدول من هذه الظاهرة سواء في الشرق أم في الغرب في الشمال أم في الجنوب بما في ذلك الدول العربية.

وقد تغير إرهاب اليوم عن إرهاب الأمس ومن المتوقع استمرار الهجمات والأعمال الإرهابية، كما أن من المنتظر زيادة تطور الإرهاب من حيث أسبابه ودوافعه، ومن حيث أساليبه ووسائله، سواء كان إرهاب دولة أم إرهاب فرد أو أفراد أو جماعات فالابتكارات الإرهابية من حيث نوعية الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون وكيفية تنفيذها وأسلوب ذلك التنفيذ ووسائله أمر واقع.

وأضاف بأن الإرهاب والهجمات الإرهابية سوف تكون من المشكلات الدولية وتحديات القرن الحادي والعشرين بعد أن كان الاستعمار من مشكلات القرن التاسع عشر والحرب الباردة من مشكلات القرن العشرين وسيظل الإرهاب مستمراً داخلياً كان أو دولياً هنا وهناك في شتى أنحاء العالم. وحث الدول التي لم توقع بعد على

نخبة من الخبراء وأساتذة الجامعات وعدد من مسؤولي الشرطة والأجهزة الأمنية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ودولة فلسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

جلسات العمل

وبعد استراحة قصيرة أعقب حفل افتتاح الندوة بدأ المشاركون عقد جلسات لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وقد استهلّت هذه المناقشات ببحث قدمه د. محمد محيي الدين عوض بعنوان «واقع الإرهاب واتجاهاته» تناول فيه الحديث عن الإرهاب الدولي والإرهاب الداخلي وأشار إلى أن الإرهاب قد عم شتى أنحاء المعمورة فلم يعد

❖ التفكك الأسري من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تدفع الفرد لارتكاب أعمال إرهابية ❖

بأسلوب علمي قوامه الموضوعية والبحث الجاد والنقاش الهادف... وأوضح أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وبتوجيه من أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب، لها رسالتها الأكاديمية النبيلة القائمة على الاهتمام بأمن مجتمعاتنا وأوطاننا العربية والإسلامية من خلال معاهده العلمية ومراكزها، سواء معهد الدراسات العليا الذي يمنح درجات عليا لمرحلتى الدبلوم والماجستير ومعهد التدريب الذي يقوم بإعداد الدورات المختلفة ومركز الدراسات والبحوث الذي يقوم بعقد الندوات والمحاضرات وإصدار الكتب والأبحاث العلمية والمجلات والدوريات.

وأشار رئيس الأكاديمية إلى أن ما يسمى بظاهرة الإرهاب أحد المستجدات الدخيلة على مجتمعاتنا العربية مؤكداً أن ديننا الإسلامي الحنيف هو دين الأمن والأمان، يحثنا على الخير والتحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله شرعة ومنهاجاً، وهذا ما نأمل أن تقوم عليه إن شاء الله أوطاننا العربية والإسلامية، فليس بعد كتاب الله وسنة نبيه أفضل من منهاج، ووصف هذا اللقاء بأنه فرصة ثمينة لتبادل الآراء وطرح الأفكار العلمية وتعديل ما يمكن أن يقال في كثير من الجوانب ولإظهار الحقيقة بأن الإسلام والمسلمين وأوطاننا بريئة مما يلصق بها من تهمة، فبلادنا العربية والإسلامية تنبذ الإرهاب وإنما نتطلع إلى هذا اللقاء العلمي أن يضع المسات على كثير من القضايا.

وأكد رئيس الأكاديمية في ختام كلمته أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وبتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس إدارة الأكاديمية، تحرص على أن تكون دراستنا وأبحاثنا تركيزاً علمياً يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية للقضايا قائماً على أسس علمية من خلال اختيار مجموعة ونخبة من الأساتذة المتميزين في المجالات المتعددة.

هذا وقد شارك في أعمال هذه الندوة



تعريفها الإرهاب على أن تكون الأفعال الجنائية الإرهابية الغرض منها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعة من الناس أو لدى الجمهور كافة. وقدم د. أحمد فلاح العموش بحثاً بعنوان (أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب) وقد لاحظ أن الإرهاب ظاهرة مجتمعية عالمية وتاريخية عرفتھا الثقافات والحضارات المختلفة وتعايش معها النظام الاجتماعي وبصور وأشكال متنوعة ومتعددة وذلك لاختلاف الأهداف والأسباب والأيدولوجيات المرتبطة بهذه الظاهرة. وتحدث عن أنواع الإرهاب فأشار إلى الإرهاب الماضي والإرهاب المعاصر أما

الجهود لمناهضة الإرهاب وبخاصة في المجال التقني إذ هناك من الدول ما ليست في وضع يمكنها من اقتناء الخبرة الفنية والمعدات التي تسمح لها بالمشاركة الفعالة والتعاون في مجال المكافحة.

كما يجب العقاب على الإرهاب أيضاً كان شكله وأياً كانت وسيلته مادامت وسيلته إجرامية كنبث الغازات السامة وتلويث موارد المياه بالسموم أو زيادة الإشعاعات النووية في الجو أو إقضاء الأمراض المعدية، وقد أشار إلى ذلك مشروع معاهدة جنيف لسنة ١٩٣٧م الخاص بالمعاقبة على الإرهاب ولم يقتصر على استعمال المتفجرات والمواد الحارقة كما أن المادة الأولى من المشروع قد ركزت في

الاتفاقيات الدولية الخاصة ببعض صور الإرهاب كذلك الخاصة بسلامة الطيران المدني وحماية الأشخاص ذوي الحماية الدولية والدبلوماسيين وأخذ الرهائن والتوقيع والتصديق عليها في أقرب فرصة مع اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ أحكامها.

كما أكد على حث الدول العربية على الانضمام والتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨م والعمل على تنفيذ أحكامها واعتماد السياسات والاستراتيجية الخاصة بتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية والخطة الخاصة بها.

وقال إن الجرائم الدولية ومن بينها الإرهاب قد بلغت من الانتشار حداً يجعلها تعرض للخطر وجود الدول ذاتها كما أنها تزعزع العلاقات السلمية الدولية على نحو خطير، وأضاف بأن على الأمم المتحدة أن تعتمد تعريفاً للإرهاب الدولي لا تدخل ضمن مدلوله أعمال المقاومة المشروعة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني في نضالها من أجل الاستقلال وتقرير المصير وفقاً للقرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتسقة مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

وأكد على ضرورة زيادة التعاون الدولي الثنائي والإقليمي والدولي وتنسيق وتوحيد

❖ **نجاح التعاون الأمني بين الدول يعتمد على تحقيق أهداف هذا التعاون وذلك لن يكون إلا بالرغبة الأكيدة والنوايا الحسنة لدى الأطراف المتعاونة.**



إلى ارتكاب عمليات إرهابية، والمشكلات الاقتصادية تنتج عن عدم اشباع النسق الاقتصادي رغبات الأفراد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعد المشكلات الاقتصادية وخاصة الفقر والبطالة من المشكلات الاجتماعية المعاصرة والتي ظهرت نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والناجمة عن عمليات التحضر السريع والتغير الثقافي والاجتماعي.

ولاحظ أن المشكلات الاقتصادية ترتبط بتدني مستوى المعيشة والدخل وايضاً انتشار الأمية وبروز مناطق وأحياء سكنية وها يرتبط بظهور ثقافات فرعية للانحراف وخاصة بمشكلات انحراف الأحداث، وهناك مشكلات ترتبط بالمشكلات الاقتصادية مثل مشكلة التسول والتي قد تساعد في العمليات الإرهابية من حيث استغلال الأوضاع الاقتصادية للمسؤولين في ارتكاب أعمال إرهابية..

وانتقل الباحث للحديث عن المشكلات الاجتماعية التي وصفها بأنها الأفعال الفردية أو المجتمعية التي تعارض الثقافة السائدة والتي تحدث ضرراً نفسياً أو مادياً على أعضاء المجتمع أو جماعة اجتماعية، ويعد التفكك الأسري من أبرز المشكلات الاجتماعية والتي قد تدفع الأفراد لارتكاب أعمال إرهابية والتفكك الأسري يعني انهيار الأدوار الأساسية



وبين أن الإرهاب الفردي يتمحور حول مشكلات نفسية واقتصادية واجتماعية وأوضح في تحليله للمشكلات النفسية أن الإرهاب الفردي يتصل بالدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالفرد، فالبناء السيكولوجي الفردي يلعب دوراً مهماً في تفاعل الفرد مع الجماعة، وأظهرت الدراسات ذات الصلة أن النمو الجسمي والفعلية والانفعالي المضطرب والبيئية الاجتماعية غير السليمة لها علاقة مباشرة بالعمل الإرهابي.

كما أن المشكلات الاقتصادية والمتمثلة في الفقر والبطالة تلعب دوراً في دفع الأفراد

الإرهاب الماضي فيقصد به ذلك الإرهاب الذي تنامت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات القومية والعدمية (صورة متطرفة من القومية) والقومية تقوم فلسفتها على مناهضة الدولة والسلطة.

أما الإرهاب المعاصر فيقصد به الإرهاب الذي يشهده عصرنا الحاضر ويشمل معظم الحركات الإرهابية المعاصرة وهذا النمط يعود إلى حوالي ٢٠ - ٣٠ سنة وهو خليط من حركات التمرد واليسار الجديد والاتجاهات الفاشية والعنصرية.

وهناك الإرهاب الفردي : وهو ذلك الفعل الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة ويوجه الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة أو حتى فكرة الدولة عموماً ويطلق على هذا النمط من الإرهاب مفهوم الإرهاب من أسفل.

وتحدث عن إرهاب الدولة فبين أنه الإرهاب الذي تتبناه الدولة وذلك من خلال الوسائل القمعية التي تمارسها ضد الأفراد وايضاً من خلال مبدأ المراقبة والتجسس على مصالحهم وأفعالهم وذلك بقصد اضطهادهم ونشر الخوف وإخضاعهم لإرادتها.

وفي حديثه عن أسباب الإرهاب أشار إلى أسباب الإرهاب الفردي والمجتمعي والدولي،



... وفد المملكة العربية السعودية



- وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

والحضارية تشكل خطراً على الهوية الوطنية في الداخل والخارج في ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأيضاً قد تستغل من الجهات المعادية في حدوث عمليات إرهابية وقد تصل أحياناً للمطالبة بالانفصال السياسي عن الدولة. التعاون العربي في مكافحة الإرهاب وقدم العقيد د. علي فايز الجحني بحثاً عن التعاون العربي في مكافحة الإرهاب



- وفد المملكة الأردنية الهاشمية

للأسرة مثل التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية والزواجية والطلاق، ويؤدي التفكك الأسري إلى حدوث انحراف أفراد الأسرة وقد يستغل هذا الانحراف من قبل الجماعات الإرهابية في تحقيق مصالحها الذاتية.

الأسباب الاجتماعية

وتناول الباحث الأسباب الاجتماعية المؤدية للإرهاب فأشار إلى أنها تتصل بحالة التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع، وكما كان هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي والحضاري كلما قلت درجة الميول الإرهابية وذلك بسبب سيادة الهوية العامة (الثقافة والشخصية العامة للمجتمع) والتي تمثل القيم والعادات والتقاليد فتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة، وتسود في هذا المجتمع عملية الانصهار وينشأ نظام سياسي مركزي وبسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية ولاحظ أن درجة التجانس هذه تقف عائقاً أمام العمليات الإرهابية وتظهر الميول والعمليات الإرهابية في حالة المجتمع التعددي والذي تسيطر فيه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعرقى، ويتكون المجتمع التعددي من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة، ولكنها تمكن من إيجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة.

وأضاف بأن إشكالية التعددية الثقافية

- الدولي له أهداف حددها على النحو التالي:
- 1- توسيع نطاق المعرفة بالتنظيمات الإجرامية وقواها الحركة من أجل المنع والمكافحة.
 - 2- مواجهة أنشطة المنظمات الإجرامية عن طريق تأكيد العقاب وحرمان تلك المنظمات من فرص العثور على ملاذات آمنة.
 - 3- حرمان المنظمات الإجرامية من الأموال التي حصلت عليها من الأنشطة غير المشروعة.
 - 4- توسيع نطاق التعاون القانوني والمساعدة المتبادلة بين الدول والارتقاء بنظم العدالة الجنائية من حيث الفاعلية والكفاءة.
 - 5- الاهتمام بالتدابير الوقائية.
 - 6- توعية الجمهور وتعبئة الرأي العام ضد الجريمة.
 - 7- تحقيق حد من التقارب بين أجهزة الأمن لتوفير وحدة الأساليب والممارسات الأمنية.
 - 8- التنسيق بين القدرات البشرية والإمكانات المادية وتبادل الدراسات والبحوث.
 - 9- تحقيق التكامل الأمني من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية والقيام بدور فعال في مواجهة الأخطار التي تمس أمن الدول.
- مقومات
- ومن أجل تحقيق أهداف التعاون الأمني بين الدول لا بد من الأخذ بمقومات حددها الباحث على النحو التالي:

❖ الإرهاب والجريمة المنظمة يلتقيان في السمات والخصائص المميزة لكل منهما ❖



- وفد دولة البحرين

الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة، إضافة إلى أن مفهوم الإرهاب قد يثير لأول وهلة حكماً، ولكن الأمر وقد تعلق بالبحث الأكاديمي فإنه يتعين أن تتوفر في البحث صفة العمومية والحيادية، ومفهوم الإرهاب مفهوم متغير وتختلف صورته وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافاً زمنياً ومكانياً كما يتباين بتباين الثقافات القائمة في مجتمع دون آخر أو حضارة دون أخرى.

ثم قدم ما أوردته الموسوعات والمعاجم من تعريفات للإرهاب ومساهمات القانون الدولي في هذا الصدد وجهود الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة الخاصة بالإرهاب وما واجهته هذه اللجنة من خلافات جوهرية وعميقة فيما يتعلق بمحاولة الاتفاق على تعريف محدد ومقبول من سائر وفود

الإجرامية والمساهمة في رسم سياسة الوقاية والمكافحة.

وانتقل الباحث للحديث عن تعريفات الإرهاب فلاحظ أنه لا يوجد للإرهاب تعريف واحد متفق عليه من الناحية الاصطلاحية لاختلاف الآراء والاتجاهات بين من تناولوا هذا الموضوع من جهة، واختلاف مواقف الدول من جهة ثانية وما قد يعتبره البعض إرهاباً ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع كما يدخل تعريف الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مع مفاهيم أخرى كمفاهيم العنف السياسي أو

١ - إحلال التخطيط الأمني محل العشوائية والارتجالية بغية ترسيخ الإمكانات البشرية والمادية والتقنية، ووضع أولويات للتنفيذ لتحقيق السيطرة الأمنية بجانبها الوقائي والعلاجي بالوسائل العلمية الحديثة.

٢ - وضع السياسات التدريبية وتصميم البرامج للارتقاء بالمعارف والمهارات، وتوفير الكفاءات القادرة على استخدام المعلومات والتقنية الحديثة.

٣ - استثمار التقنيات الحديثة في المجالات الأمنية ومتابعة ما يستجد من تطور تقني وتعزيز التعاون التقني بين الدول والتبادل المنتظم للخبرات والدراسة الفنية.

٤ - تعميق دور البحث العلمي والدراسات في المجالات الأمنية والاهتمام بالموضوعات التي تذلل المعوقات وتدفع إلى التطوير.

٥ - توفير الدعم المادي والبشري والتقني والعلمي للمنظمات الوطنية المعنية بالمجالات الأمنية وتطوير أهدافها وأساليب عملها بغية رفع مستوى أدائها.

٦ - تطوير التعاون الدولي في مجالات الأمن للاستفادة من الأساليب المتقدمة ومساهمات المنظمات الأمنية التابعة للأمم المتحدة وما تقدمه من معارف ومعلومات ودراسات وخبرات ووسائل وقائية وعلاجية للنشاط الإجرامي.

٧ - إنشاء نظام أمني لتبادل المعلومات الأمنية بغية تعقب المجرمين ومتابعة الاتجاهات الإجرامية وتحديد مناطق البؤر



❖ لا بد من إعداد المدرس
وامداده بالمهارات الفنية
التي تساعد على
مواجهة خطر الإرهاب ❖



- وقد سلطنة عمان



- وقد الجمهورية العربية السورية

بدأت بها مسيرة التعاون الأمني العربي المنظم، كان إنشاء مكتب دائم لشؤون المخدرات عام ١٩٥٠م ثم تلاه منظمات عدة، مثل المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في عام ١٩٦٠م، ثم مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب ١٩٧٢م، مؤتمر وزراء الداخلية العرب ١٩٧٧م مجلس وزراء الداخلية العرب ١٩٨٢م وفي نظرة سريعة على إنجازات التكامل الأمني العربي فإنه يأتي في مقدمة تلك الإنجازات، مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وما تمخض من أدوات لتحقيق التعاون الأمني العربي، بما في ذلك وضع استراتيجيات وإبرام اتفاقيات ورسم خطط مرحلية للتنفيذ في مجالات أهمها مكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب التي تمثل خطوات رائدة وبالغة الأهمية وإنجازاً كبيراً على درب مسيرة العمل الأمني العربي المشترك، وأورد الباحث ما حققه مجلس وزراء الداخلية العرب من إنجازات.

دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية وقدم اللواء د. محمد فتحي عيد بحثاً عن «دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب» تناول فيه تعريف الإرهاب وأشكاله وأسبابه الرئيسية وفي حديثه عن دور المؤسسات الاجتماعية في مكافحة

على الدول منفردة أو مجتمعة وعلى أمنها. ٣- إذا كان عصرنا الحاضر هو عصر تبادل المنافع والمصالح بين الدول فلماذا لا يكون التعاون الأمني والتنسيق والتشاور بين هذه الدول هو القاعدة التي تلتحق بها أمور التعاون الأخرى.

٤- إن استفادة كل دولة بما لدى الأخرى من تجارب في مجال الأمن والتشريعات والنظم والأساليب يعتبر ضرورة يملئها الواقع العربي وتحتمها الأخوة والمصالح المشتركة بين هذه الدول إضافة إلى الاعتبارات والأهداف والمقومات.

وقد قطع التعاون الأمني العربي شوطاً كبيراً بحيث أصبح يردد العرب في كل مكان القول بأن قواعد العمل العربي المشترك لو تم تفعيلها بنفس الثبات والقوة والتعاون، والتخطيط وبنفس الآلية، والوتيرة التي يسير عليها العمل الأمني العربي لكانت الأمة العربية بخير وقد كانت الخطوة الأولى التي

❖ المؤسسات الأمنية تتحمل العبء الأكبر في مكافحة جرائم الإرهاب❖

مختلف دول العالم وخلص الباحث إلى التعريف المختار وهو التعريف الذي اختطته الدول العربية حيث أجمعت على تعريف موحد وذلك في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيث جاء في الاتفاقية أن الإرهاب كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر.

التعامل الأمني العربي

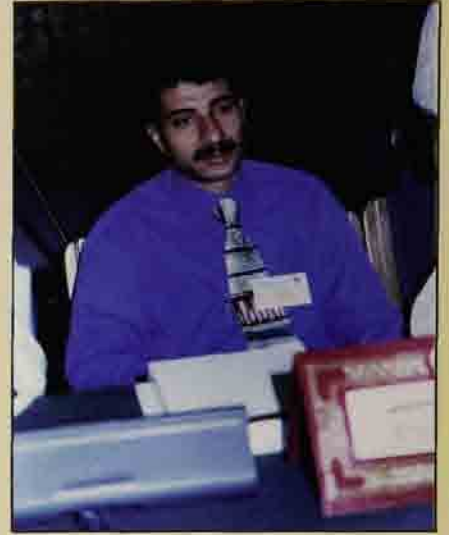
وفي جانب آخر من بحثه تناول د. الجحني موضوع التعاون الأمني العربي في مكافحة الإرهاب وأورد في هذا الصدد العوامل الجلية التي تؤكد أهمية هذا التعاون على النحو التالي:

١- أن العالم اليوم في مجموعه أصبح متداخلاً ومترابطاً وشبه ما يكون بمدينة أو قرية صغيرة لوجود وسائل وأساليب الاتصال الحديثة، والتقنية المتطورة، والتكتلات الاقتصادية والسياسية وتبادل المنافع والخبرات.

٢- إذا كان المجرم يعلم أن يوسع أن يرتكب ما يشاء في بلد ما، ثم إذا ما هرب من ذلك البلد، والتجأ إلى بلد معين آخر، فإنه سيكون في مأمن من أن تطاله يد العدالة، فإن هذا سيكون له انعكاساته وتداعياته الخطيرة



- وفد دولة قطر



- وفد دولة فلسطين

والحكم) ومؤسسات عقابية (سجون، إصلاحيات)، والجانب الثالث هو جانب إعادة تأهيل المحكوم عليهم تأهيلاً اجتماعياً ونفسياً ودينياً ورعايتهم رعاية لاحقة حتى يعودوا إلى الاندماج في المجتمع مواطنين أصحاء قادرين على البذل والعطاء، وهي مهمة تأخذها المؤسسات الأمنية أيضاً على عاتقها بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية.

التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب
وقدم د. نجاتي سيد حمد سند بحثاً عن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب تناول فيه ماهية الإرهاب وضابطه وعرج في جانب آخر من البحث إلى بيان الضرورات الداعية إلى النظر إلى التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب باعتباره لا مفر منه ومنحى لا بديل عنه، وانتهى في ختام بحثه إلى إبراز المظاهر التي ينبغي على هذا التعاون أن يتخذ منها وسيلة ومنهجاً له. وأكد الباحث على أنه بدون تعاون جاد وصادق بين دول المعمورة فإنه لا أمل يرتجى من وضع حد لظاهرة الإرهاب العالمية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن ازدياد الإرهاب كماً ونوعاً وتنامي قدرات قياداته وعناصره الفاعلة مادياً وتقنياً يجعل الجهود التي تبذلها الدول فرادى في سبيل مكافحته تذهب سدى مما يقوى من شكيمة الإرهاب ويعضد من ساعد الإرهابيين.

يفهم الطلبة خطور المشكلة من خلال أكثر من معلم وأكثر من درس وأكثر من مقرر في إطار ربط مناهج التعليم بواقع الحياة بالإضافة إلى ضرورة مراعاة مناسبة المعلومات لأعمار الشباب التي تعطى لهم وعدم المبالغة فيها.

وفي حديثه عن دور المؤسسات الأمنية أكد الباحث أن المؤسسات الأمنية تتحمل العبء الأكبر في مكافحة جرائم الإرهاب بجوانبها الثلاثة، الجانب الأول منع وقوع الجريمة أساساً وهو جانب تشترك فيه معها الكثير من المؤسسات الاجتماعية والجانب الثاني هو جانب ضبط مرتكبي الجريمة وإقامة الدليل على ارتكابهم للجريمة والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتوقيع الجزاء الرادع عليهم وتنفيذ هذا الجزاء وهو جانب تشترك باقي الأجهزة المكونة لنظام العدالة الجنائية من أجهزة قضائية (أجهزة التحقيق

الإرهاب تناول دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الإعلامية والتربوية والدينية وقال أن الدور الإيجابي الذي تلعبه الأسرة في حياة أفرادها وفي وقايتهم من الانحراف والجريمة لا يمكن تعويضه عن طريق أي مؤسسة اجتماعي أخرى، لذا عنيت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بزيادة دعم الدولة للأسرة بالعمل على تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحياة ويرى البعض أن الأسرة لم تعد وحدة اجتماعية متعددة الوظائف تقوم بما كانت تقوم به في الماضي من تنشئة اجتماعية ورعاية والدية وتعليم وتهذيب وحضانة ورعاية بكافة جوانبها.

المدرسة

وتناول الباحث دور المدرسة في مكافحة الإرهاب فقال في هذا الصدد: يجب علينا أن نعد المدرس لمواجهة خطر الإرهاب بإعطائه معلومات كافية عن المشكلة وعن المبررات التي يضيفي بها الإرهابيون الشرعية على أعمالهم الإجرامية، وإمداد المدرسين بالمهارات الفنية والمواد التي تساعد على توجيه أولياء أمورهم للتأثير في إحداث التغيير المطلوب في سلوك الطلبة واتجاهاتهم ويمكن إدخال المعلومات الخاصة بالإرهاب ضمن عدة مفردات بحيث

❖ لا أمل في تحقيق نمو
اقتصادي أورخاء تجاري
بدون الاستقرار الأمني ❖



- وفد دولة الكويت

ضحايا بعينهم فإن بشاعة الوسائل التي يستخدمونها تجعل من المستعصي وقوف آثار جرائمهم عند حدود لا تتجاوزها وهم يعيثون فساداً صباحاً في دولة وعشية في دولة أخرى.

وثالثها: سمة التنظيم والاستمرار فيدير شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة جهات غاية في التنظيم والدقة في أسلوب العمل والسرية في تنفيذ المهام.

فقد يقوم فريق منهم بعملية إرهابية دون أن يعرف أحدهم شخصية غيره من أعضاء الفريق ولا المخطط للعطية ولا الممول لها ولا شخص من يصدر الأوامر واجبه الطاعة بغير نقاش وعملياتهم من هذا القبيل لا تنتهي إلا بالقضاء عليهم.

ورابعها: استخدام الإرهابيين ومرتكبي الجرائم المنظمة أحدث أساليب العلم والتكنولوجيا المتطورة في تنفيذ جرائمهم. ولا يقف الأمر عند حد تلاقى الإرهاب والجريمة المنظمة في السمات والخصائص المميزة لكل منهما فيشهد العصر الحديث تعاوناً وتنسيقاً محكماً بين كليهما.

صور التعاون

وأضاف بأن التعاون بين الإرهاب والإجرام المنظم يتخذ صوراً عديدة أهمها: - التبادل في الخبرات الإجرامية فعصابات

حدود له بكافة صورته وسيلة لتحقيق غاياته غير المشروعة.

وثانيها: عدم حصر الآثار الناجمة عن الإرهاب أو الجريمة المنظمة في نطاق محدود فقتسم الأضرار التي تحدثها هذه الجرائم بسمة العمومية والشمول.

والمرجع في هذه الخصيصة أن المجرم الإرهابي شأنه في ذلك كمرتكب الجريمة المنظمة، لا يوجه سلوكه المؤتم إلى ضحية بعينها فضحاياهم مسوقون إليهم بأقذارهم.

وحتى في الحالات القليلة التي يوجهون فيها سلوكهم الإجرامي إلى



- وفد الجمهورية اليمنية

ودعا الباحث الدول والمنظمات التي تؤوي وتقدم العون والحماية لأي نوع من الإرهابيين أن تعي جيداً أن أناساً من هذه الشائكة لا يمكن أن يحفظوا عهداً قطعوه أو ميثاقاً وقعوه. وأضاف الباحث قائلاً: إذا كانت رفاهية الشعوب ورفعتها تبين بجلاء فيما بلغته من الرخاء والنمو الاقتصادي والكفاية والمقدرة على إشباع المتطلبات المادية التي تستلزمها ضرورات الحياة اليومية للأفراد في سهولة ويسر فإن تحقيق الأمن والأمان في ربوع أي بلد يأتي في مقدمة أولوياته، فبدون هذا الاستقرار الأمني فإنه لا أمل يرجى من تحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري فالهدف الأول هو أمر حتمي وضرورة لا بد منها. وأضاف بأن الجرائم الإرهابية تكتسي سمة العالمية فقد أصبح الإرهاب يشكل وباء سرطانياً يتسلل خبيثاً إلى سائر البلدان وينتشر بقوة في خلايا المجتمع البشري دون تمييز. واكتساب الإرهاب الطابع الدولي مرجعه إلى الظروف والملايسات التي تكتنف ارتكاب هذا النوع من الجرائم، فغالبا ما تكون الجرائم الإرهابية من صنع زبانية ينتمون بجنسياتهم إلى دول مختلفة.

التعاون بين المجرمين

وتطرق الباحث إلى التعاون بين عناصر الإرهاب ومافيا الجريمة المنظمة فأوضح أنه لم يعد من وجه يميز الإرهاب عن الجريمة المنظمة سوى لون الباحث المحرك للسلوك الإجرامي في كلا هذين النوعين من الجرائم، فبينما الباعث في الجرائم الإرهابية يتسم بالطابع الإيديولوجي المناهض للدولة الموجه إليها النشاط الإرهابي فإن الباعث على الجريمة المنظمة لا يعدو أن يكون طليعة مادية بحنة غايتها الربح والكسب غير المشروع، وفيما خلا هذا الوجه الأوح للتمييز بين الإرهاب والجريمة المنظمة فإن كليهما تجمع سمات وخصائص مشتركة. أولها: أن كليهما يتخذ من العنف الذي لا



الجرائم المنظمة ما تطلبه هذه الأخيرة من حماية مسلحة أو عنف غاشم تستلزمه مخططاتها.

- وتأسيساً على هذه الأسباب المتقدمة فإن التعاون الدولي في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية قد أضحي ضرورة لا مفر منها وأسلوباً لا محيص عنه ولا بديل له أمام دول المعمورة حتى تصبح قادرة على التصدي لهجمات الإرهاب الشرسة



- وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية

ونقلهم أظافره والتوصل إلى معرفة هوية عناصره ومحاكمتهم وإنزال حكم القانون فيهم. هذا وقد قدم عدد من أعضاء الوفود المشاركة تقارير حول موضوع الندوة، وكانت هذه التقارير من وفود المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ودولة فلسطين والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

النحو السابق وإنما يتجاوز به إلى الانتقال والتبادل في العناصر البشرية بينهما فتكتمل الشبكة الإرهابية النقص الذي تعاني منه عصابة منظمة في عنصر بشري معين لديها فائض منه والعكس صحيح. - توفر عصابات الجريمة المنظمة لعناصر الإرهاب ما تحتاجه من مال وسلاح ومعدات لازمة لتنفيذ عملياتها الإرهابية، وفي المقابل تقدم شبكات الإرهاب لعصابات



- وفد جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية

الإجرام المنظم تزود عناصر الشبكات الإرهابية بما قد تفتقر إليه هذه الأخيرة من خبرة إجرامية في مجال معين، مثل تزوير جوازات السفر والتفجير عن بعد ومواطن الخلل والضعف في أجهزة المكافحة.

- التبادل في العناصر البشرية فلا يقف التعاون بين الإرهاب والإجرام المنظم عند حد التبادل في الخبرات الإجرامية على

التوصيات

وقد أصدر المشاركون في ختام أعمال الندوة التوصيات التالية:

أولاً: التأكيد على تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية كما وردا في المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي تنص على استثناء أعمال الكفاح المسلح من الأعمال الإرهابية.

ثانياً: التأكيد على عدم اعتبار الجرائم الإرهابية أو المرتكبة لغرض إرهابي من الجرائم السياسية وبالتالي يجب التسليم قبيها وفقاً للاتفاقية العربية لتسليم المجرمين لسنة ١٩٥٢م وتطبيقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨م والمنقذة اعتباراً من ٢١/١/٢٠١٤م الموافق (٧ مايو ١٩٩٩م).

ثالثاً: التأكيد على أهمية مراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومراقبة دخول المواد النووية والكيميائية والجرثومية والبيولوجية والغازات السامة مراقبة فعالة، والحث على تطوير نظم وإجراءات مراقبة المنافذ وأساليبها وتأمين الشخصيات المهمة ورجال البعثات الدبلوماسية والمرافق الحيوية ووسائل النقل العام.

رابعاً: الدعوة إلى دراسة أسباب الإرهاب الفردي أو الجماعي، الداخلي والخارجي والعمل على تلافيتها جنباً إلى جنب مع وسائل المكافحة والتدابير التشريعية المتخذة لتطبيق العقوبات من جانب أجهزة العدالة الجزائية.

خامساً: الحث على توعية الجمهور بشتى الوسائل الإعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية بمخاطر الإرهاب والأعمال الإرهابية ودعوته إلى الإرشاد عن الإرهابيين ووسائل تمويلهم ومداهم بالسلاح عن طريق تزويد السلطات بالمعلومات عنهم وعن تحركاتهم بغية إلقاء القبض عليهم أو المساعدة المادية في القبض عليهم.

سادساً: حث المؤسسات الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدات المادية والطبية والقانونية وغيرها لضحايا الجرائم الإرهابية.

سابعاً: الدعوة لكفالة ضمانات المتهمين في القضايا الإرهابية في مرحلتها جمع الاستدلالات والتحقيق مع ضمان محاكمة عادلة وناجزة أمام محكمة مختصة مسبقاً طبقاً للقانون.

وأخيراً يدعو المشاركون في الندوة إلى عقد مؤتمر عام يضم الدول بشتى نظمها للوصول الى مفهوم موحد للإهاب يمكن التعاون فيما بينها على أساسه في مكافحة الإهاب بحيث يكون متسقاً مع مقاصد الأمم المتحدة والعهود الدولية لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعاهدات الإقليمية. ■